مجلة الخدمة الاجتماعية

بحث بعنوان

دور المعايير الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية

The Role of International Standards in the Egyptian research institutions management

إعداد

عبد الرحمن علي عبد الرحمن

أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد

كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة أسيوط

Abd-Al Rahman Ali Abd-Al Rahman
Assistant Professor of Social Planning
Faculty of Social Work - Assiut University

العام الجامعي

١٤٤٦هـ|٢٠٢٤م

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة الراهنة التعرف علي دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة المؤسسات البحثية المصرية، والتعرف علي دور أنظمة المساءلة في إدارة المؤسسات البحثية المصرية، بالإضافة إلي التعرف علي دور المسؤولية الاجتماعية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية، والتعرف علي دور المكانة العلمية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية، وأيضاً التعرف علي دور كل من التصنيفات الدولية والتمويلات البحثية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية، كما استهدفت أيضاً التوصل إلي تصور تخطيطي مقترح يدعم دور المعايير الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية، حيث جاءت كدراسة وصفية باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسئولين والباحثين بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط، والبالغ عددهم (٩٨) مفردة، كما استعانت الدراسة باستبيان موجه للمسئولين والباحثين بتلك الوحدات، وقد توصلت إلي تصور تخطيطي يدعم دور المعايير الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية، الإدارة، المؤسسات البحثية.

Abstract:

The current study aimed to identify the role of strategic planning in managing Egyptian research institutions, and to identify the role of accountability systems in managing Egyptian research institutions, in addition to identifying the role of social responsibility in managing Egyptian research institutions, and identifying the role of scientific status in managing Egyptian research institutions, and also identifying the role of international classifications and research funding in managing Egyptian research institutions. It also aimed to reach a proposed planning vision that supports the role of international standards in managing Egyptian research institutions, as it came as a descriptive study using the comprehensive social survey method for officials and researchers in scientific and research centers and units with a special character at Assiut University, numbering (98)

individuals. The study also used a questionnaire directed to officials and researchers in those units, and it reached a planning vision that supports the role of international standards in managing Egyptian research institutions.

Key words: The International standards, Management, Research Institutions

أولاً: تحديد مشكلة الدراسة:

تعد المؤسسات البحثية من أهم مصادر تطوير المعارف الإنسانية، فهي تحقق التنمية المستدامة، والتمايز المعرفي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فضلاً على أنها تولد الإبداع والابتكار، الذي يحقق الشراكة المجتمعية بجوانبها المادية، والإنسانية، وإمكانية من التقنيات، والإمكانات المتوافرة لخدمة المجتمع وحل مشكلاته، وإثراء المعرفة بأنماطها المختلفة، إذ أصبح إنشاء المؤسسات البحثية أمراً في غاية الأهمية، وضرورة من ضروريات الحياة، فهي تعد من المرتكزات الأساسية لتطوير المجتمعات، والأمم والدول المتقدمة التي ترجع إليها في حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية (**العرداوي، ٢٠٠٣، ٥٨**).

كما يعد وجود المؤسسات البحثية في أي دولة مؤشر على تقدم الحياة المعرفية والبناء المؤسسي فيها، بشرط أن تأخذ دورها في محيطها الذي تعمل فيه، فوجودها لوحده لا يعني قدرتها على التأثير، لذا هناك بعض الدول تنشط فيها هذه المؤسسات فتترك تأثيرها الواضح على المعرفة الإنسانية، ودول أخرى المؤسسات بها تكون هامشية وضعيفة ومحدودة التأثير(**الرفاعي، ٢٠٠٩، ٤٤**).

وترجع أهمية المؤسسات البحثية إلى كون كثيراً من مشكلات العالم المعاصر لا يقع الجزء الأكبر من حلها ضمن نطاق مسؤولية عامة الناس أو نخبهم التنفيذية المدنية والعسكرية، بل يقع ضمن مسؤولية المؤسسات النخبوية ذات التركيز المعرفي العالي، من أجل تحديد طبيعة المشكلات، وسبل علاجها، والتحرك برؤية واضحة نحو المستقبل، مع تذليل العقبات وتجاوز التحديات، وتأتي مراكز الأبحاث والدراسات في مقدمة هذه المؤسسات (**عوض، وآخرون، ١٩٩٨، ١٠١**).

والذي يميز المؤسسات البحثية عن غيرها هو دورها الريادي في بناء الدول والمجتمعات، والحاجة الماسة إليها مع تعقد قضايا الفكر والمعرفة، وبروز مظاهر التطرف، وتصاعد الأزمات

والصراعات، وتشابك المصالح، وتعدد مصادر المعلومات في عالم يتجه إلى مزيد من التقارب في ظل تنامي حركة العولمة وتقدم مستوى التقنية، إذ ليست فقط للتزويد بالمعلومات، وإنما يستعان بها لوضع وتقرير أجندة السياسات، أي أنها تقوم من خلال دراستها وأبحاثها في صنع القرار السياسي(**عوض، ٢٠٠٦، ٦٧**).

وتمثل المؤسسات البحثية قناة اتصال غير مباشرة وغير رسمية بين صناع القرار في الدولة وبعض الأطراف الخارجية لمعرفة مواقفها وأطروحاتها وآرائها السياسية وطبيعة أدوارها واهتماماتها والاتجاهات الدولية السائدة من خلال المشاركة في أنشطة علمية مشتركة أو دعوة هذه الأطراف إلى الندوات والمؤتمرات التي تعقدها المراكز البحثية، كما أنها تمثل مجسات للاستشعار المبكر واستقراء المستقبل من خلال دورها في الاستشراف المستقبلي استنادا إلى قواعد علم المستقبليات لمساعدة صناع القرار على التخطيط الاستراتيجي للمستقبل (**ياغي، ٢٠٠٦، ١٠٩**).

وبما أن التغيير أصبح سمة العصر، ومكوناً من مكوناته، وأصبحت قدرة المؤسسات البحثية على النجاح مرهونة بقدرتها على التعامل مع تلك المتغييرات بمرونة وفعالية، وفى هذا السياق أصبحت مفاهيم التسويق والتنافسية قضايا ذات أهمية، وأصبح التخطيط لخوض غمار التنافسية عملاً أصيلاً وليس اختيارياً للمسئولين عن المؤسسات البحثية (**الصالح، ٢٠١٢، ٢٩٧**).

لذا يري الباحث حاجة المؤسسات البحثية إلي الالتزام بالمعايير الدولية في الإدارة لتلك المؤسسات وتحقيق الجودة والتطور المنشود، كما يساهم الاعتماد علي المعايير الدولية في إدارة المؤسسات البحثية علي تحقيق التنافسية ورفع التصنيف العالمي للجامعات الداعمة للمؤسسسات البحثية.

ومن طرق تقييم الجامعات الحالية التصنيفات العالمية للجامعات والتى تعمل على تصنيف الجامعات أكاديمياً على مستوى العالم من حيث جودة البحث العلمى فى صلب اهتمام الأكاديمين والسياسين على السواء، ولم يقتصر هذا الإنشغال على البلدان التى تحتضن أعرق الجامعات وأجودها أو ما يطلق عليها جامعات النخبة العالمي، بل امتد الإنشغال إلى بعض البلدان النامية بما فى ذلك الدول العربية، وقد دفع الإعلان عن هذه التصنيفات جامعات العالم لوضع سياسات واستراتيجيات لتأهيل نفسها أكاديمياً وتحفيز باحثيها بمؤسساتها البحصية للرفع من مستوى المخرجات العلمية وجودتها لتحسين مكانتها فى قوائم هذه التصنيفات العاليمة للجامعات أو ولوجها بالنسبة للجامعات غير المصنفة، وتكمن أهمية هذه التصنيفات فى كونها تعطى صورة تقريبية عن

وضع الجامعات وتطورها مقارنة بنظيراتها، كما تمثل محفزاً لرفع مستوى التنافسية العلمية فيما بينهم **(الصديقي، ٢٠٠٨، ٧٠)**.

وتنوعت استجابات الجامعات نحو هذه التصنيفات، بل إن استجابة الجامعة الواحدة اختلفت من وقت إلى آخر، فمنهم من أولى تدويل التعليم أهمية خاصة، ومنهم من اهتم بالتمويل والتغلب على مشكلاته ووضع بدائل له، ومنهم من اهتم بتسويق الإنتاج البحثى للجامعات (**Locke, 2014, 80**).

وتتعدد وظائف المؤسسات البحثية بالجامعات ومن أهم هذه الوظائف القيام بإعداد القوي البشرية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، فضلاً عن ذلك إجراء البحوث العلمية علي اختلاف أنواعها، ويقوم التعليم الجامعي أيضاً بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وغيرها بخدمة المجتمع وتنمية البيئة، وتعتبر مؤسسات التعليم الجامعي مركزاً للنشاط الفكري والثقافي وموقعاً للاستنارة العلمية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، فضلاً عن ذلك فإن هذه المؤسسات تشارك في تحقيق السلام العالمي، من خلال التعاون الدولي الذي يتحقق عن طريق البعثات والمهمات العلمية وقنوات الإشراف المشترك وتبادل الزيارات بين الاتحادات الطلابية في دول مختلفة **(مصطفي، ٢٠٠٥، ١١٣)**.

ويمثل البحث العلمي الذي يجري في مؤسسات التعليم الجامعي قاطرة التقدم في أية دولة من الدول، كما أنه يمثل سبيلاً من سبل التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وغيرها في هذه الدولة، كما أنه يشكل حائط صد قوي لمواجهة الفقر والمرض، ومن ثم كان اهتمام الدول والحكومات بالبحث العلمي، فراحت ترصد له مبالغ مالية ونقدية كبيرة وأخذت مؤسسات المجتمع المدني وهيئاته في التسابق نحو تقديم الدعم المالي والإنفاق علي البحث العلمي **(عبد الرحيم، ٢٠٠٩، ١٦)**.

وإذ تعتبر المؤسسات البحثية معقلاً من معاقل البحث العلمي ذلك لأنها البيئة الصالحة لإجراء البحوث العلمية علي مختلف أنواعها ومستوياتها ويعتبر البحث العلمي أحد الدعائم والأعمدة التي يقوم عليها التعليم الجامعي، حيث يقع علي كاهل مؤسسات التعليم الجامعي عبء كبير في تنمية المعرفة وإنماء المهارات وتطويرها من خلال ما تقوم به من أنشطة البحث العلمي الذي يعتبر ركناً أساسياً من أركان التعليم الجامعي،

وتهتم مؤسسات البحث العلمي بالبحوث الميدانية والتطبيقية إلي جانب اهتمامها بالبحوث النظرية ومن ثم يمكن القول إن لمؤسسات التعليم الجامعي دوراً هاماً في تعرف المشكلات الاقتصادية

والاجتماعية وغيرها بل دراستها علي أسس علمية واقتراح الحلول الملائمة للتغلب عليها (**مرسي، ١٩٧٧، ٣٠**).

ويقع علي كاهل المؤسسات البحثية عبء ومسئولية غرس الروح العلمية والاتجاه العلمي في نفوس الباحثين فضلاً عن ذلك تعويدهم علي الدقة والموضوعية والتنقيب والإطلاع والتجريب، والنظرة العلمية والإيمان بالعلم وأساليب التفكير العلمي في مواقف الحياة العلمية بل وتعميق وغرس هذه القيم في نفوس الأجيال الصاعدة من الباحثين، ولا يمكن تحقيق ذلك بدون الاستعانة بالمعايير الدولة في إدارة تلك المؤسسات البحثية (**عبد المطلب، ١٩٨٤، ٢٣**).

ومن ثم تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة في التعرف علي دور المعايير الدولية واستخدامها في إدارة المؤسسات البحثية بالجامعات المصرية لتحقيق التقدم والرقي، ورفع مستوي التصنيف الدولي للجامعات المصرية.

وهناك العديد من الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة المعايير الدولية، والمؤسسات البحثية نعرضها كالتالي:

❖ ولقد راع الباحث الترتيب الزمني من الأقدم للأحدث في عرض الدراسات السابقة:

الدراسات التي تناولت المعايير الدولية:

١) دراسة غالب، أحمد حسان (٢٠٠٧) بعنوان (توظيف المعايير الدولية للجودة (الأيزو): مدخل لرفع جودة التعليم في الجامعات اليمنية: تصور مقترح) اهتم البحث الحالي بتوظيف معايير الجودة في المجال التربوي، من حيث المفاهيم الرئيسية والإطار المعياري والقياسي الدولي (ISO٩٠٠٠) لهذه المعايير، وكيفية توظيفه في العملية التربوية والتعليمية، وذلك بهدف تطوير منظومة التعليم في الجامعات اليمنية، نظراً لفاعليتها في دعم المؤسسات التعليمية، وتمكينها من إحداث عملية التطوير لرفع جودة التعليم من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة التي ركزت على تحليل واقع النظام التعليمي في الجامعات اليمنية، وتحليل معايير الجودة ونماذجها بهدف تحديد أهم معايير الجودة في التعليم الجامعي، وبلوره إطار متكامل للمواصفات الدولية للجودة الإيزو، ووضع الخطوات الإجرائية لتوظيفها في مجال التربية، وقدم تصوراً مقترحاً تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات اليمنية، وقد توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات يستلزم تحقيقها لرفع جودة العملية التعليمية والارتقاء بمؤسسات التعليم العالي بكفاءة وفاعليه لتحقيق ما تصبوا إليه من أهداف لتواكب عصر إنتاج المعرفة.

٢) دراسة العربي، أحمد عبادة (٢٠١٣) بعنوان (المعايير الدولية لسياسات أمن المعلومات: دراسة تحليلية لمعايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (أيزو ٢٧٠٠٢ (ISO/IEC ومدى تطبيقها في الجامعات العربية) هدفت الدراسة إلي تحليل معايير أيزو ٢٧٠٠٢ لإدارة أنظمة أمن المعلومات الصادرة عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (أيزو)، والتعرف على السياسات والتوجيهات التي تتضمنها المعايير ومدى التزام أفضل الجامعات العربية بها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على مكونات معايير أيزو ٢٧٠٠٢ ومدى تطبيقها في مواقع أفضل الجامعات العربية حسب تصنيف ويبومتركس لتقييم الجامعات والمعاهد – CSIC Webometrics عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى منهج تحليل المضمون لتحليل عناصر معايير ٢٧٠٠٢ الفرعية، وتم الاعتماد على قائمة مراجعة تضم عناصر معايير تقييم أمن المعلومات لتطبيقها على مواقع أفضل الجامعات العربية.

٣) دراسة ج. أريزا – لوبيز & ج. رودريغيز آفي F. J. Ariza-López& J. Rodríguez-Avi (٢٠١٥) بعنوان (استخدام المعايير الدولية للتحكم في الجودة الموضعية للبيانات المكانية) هدفت الدراسة إلي استخدام المعايير الدولية للتحكم في الجودة الموضعية للبيانات المكانية، وتوصلت نتائج الدراسة إلي وجود علاقة بين معلمات "مستوى الجودة المقبول" و"الجودة المحدودة" للمعيار الدولي والجودة الموضعية عن طريق نماذج الخطأ المرصودة، مما يعني أن التطبيق عالمي ويمكن تطبيقه على أي نوع من عناصر التحكم الموضعية والهندسية (النقاط، السلاسل الخطية).

٤) دراسة عسكر، محمد عادل محمد (٢٠١٦) بعنوان (المعايير الدولية للعدالة الانتقالية وآليات تطبيقها) هدفت الدراسة إلي عرض المعايير الدولية للعدالة الانتقالية وآليات تطبيقها، اعتمد البحث على المنهج التحليلي، والمنهج التطبيقي، والمنهج التأصيلي، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي أنه لا يستطيع مجتمع ان يتجاوز ماضي الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان السياسية، والاجتماعية والاقتصادية والتمييز والقمع والاستبداد وغيرها، وينطلق إلى مستقبل أفضل، إلا بعد التعامل أولاً مع ما خلفته من الانتهاكات من آثار، ومعالجة أسبابها، والعمل على اجتثاثها، وإلا فإن هذا الماضي قد يتجدد مرة أخرى، وأوصى البحث بالنص على تطوير منظومة العدالة السارية لا سيما ما يتعلق منها بالحقوق والحريات،

والاسترشاد بالمعايير الدولية في ذلك، بحيث تواكب هذا التشريعات التطور المرافق لأحوال الواقع الوطني وتتوافق مع قواعد القانون الدولي.

٥) دراسة الجبوري، فوزي حسين سلمان (٢٠١٧) بعنوان (المعايير الدولية المعتمدة للانتخابات) هدفت الدراسة إلي إعطاء صورة بسيطة عن تعريف الانتخابات وأنواع من جانب، وفي الجانب الآخر تطرقنا عن دور المعايير الدولية والإقليمية التي ضمنت أدراج هكذا مسائل متعلقة بحقوق الأفراد ضمن القوانين الداخلية للدول والتي لعبت دوراً مهما خلال الفترة السابقة بالإضافة إلى التفرة الآتية من مستقبل دول العالم.

٦) دراسة ايليا وآخرون Ilya, et al (٢٠٢٠) بعنوان (التحديات في تلبية المعايير الدولية في إجراء تقييم الأثر الاجتماعي في روسيا) هدفت الدراسة إلي التعرف علي التحديات في تلبية المعايير الدولية في إجراء تقييم الأثر الاجتماعي في روسيا، وتوصلت نتائج الدراسة إلي عدة تحديات منها: عدم فهم المعايير الدولية؛ التناقض في تحديد مجال التأثير الاجتماعي بين المتطلبات الوطنية والمعايير الدولية؛ صعوبات في الجمع بين عمليات تقييم الأثر الوطنية والدولية؛ وميل الشركات لتقييد مشاركة أصحاب المصلحة إلى الحد الأدنى.

٧) دراسة القماطي، الفيتوري علي الفيتوري (٢٠٢١) بعنوان (الأسس والمعايير الدولية لحقوق الإنسان) هدفت الدراسة إلي استعراض الأسس والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفقاً لعدة مباحث تشمل الآتي، المبحث الأول: حقوق الإنسان في ظل مبدأ سيادة الدولة، وتضمن المطالب الآتية (تعريف حقوق الإنسان– مفهوم مبدأ سيادة الدولة– الاستثناءات الواردة على مبدأ سيادة الدولة)، المبحث الثاني حالة حقوق الإنسان في نظام الأمم المتحدة، وتضمن تلك المطالب (الميثاق وظروف إعداده وإصداره– الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وأهميتها– المجموعة الدولية لحقوق الإنسان)، المبحث الثالث: وسائل وآليات تقييم حالة حقوق الإنسان وحمايتها دولياً ومحلياً، وشمل عدة مطالب منها (الوسائل الدولية– الوسائل المحلية– الضمانات السياسية والاجتماعية لحقوق الإنسان).

الدراسات التي تناولت المؤسسات البحثية:

١) دراسة العوفي، محمد بن علي (٢٠١٦) بعنوان (تطوير القوى البشرية البحثية في مؤسسات التعليم العالي العربية: رؤية مقترحة) هدفت الدراسة إلي الكشف عن أهمية وواقع تطوير القوى البشرية البحثية كأحد المتطلبات الرئيسة لتطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي

العربية، وبيان أهم معوقات تطوير البحث العلمي العربي ذات العلاقة بتطوير القوى البشرية البحثية في العالم العربي، حيث استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الرجوع إلى الأدبيات، ومسح الدراسات ذات العلاقة، واستقراء نتائج وتوصيات الدراسات السابقة لوضع توصيات ومقترحات ترتقي بتطوير القوى البشرية البحثية في مؤسسات التعليم العالي العربي. وخلص الباحث إلى أن الواقع الحالي لتطوير القوى البشرية البحثية في مؤسسات التعليم العالي العربية يحتاج إلى مزيد من الاهتمام، حيث يعاني من معوقات مباشرة تعترضه، وأخرى ذات علاقة تعترض تطوير البحث العلمي العربي ككل وتؤثر عليه، وقدم الباحث مجموعة من التوصيات والمقترحات على مستويي إدارة التعليم العالي، وأعضاء الهيئة البحثية والأكاديمية من أجل الارتقاء بتطوير القوى البشرية البحثية كأحد مقومات تطوير البحث العلمي العربي.

٢) دراسة محمود، خالد صلاح حنفي (٢٠١٦) بعنوان (مراكز التميز البحثي كصيغة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية: دراسة تحليلية) حاولت هذه الدراسة من خلال استخدام المنهج الوصفي عرض وتحليل مفهوم التميز البحثي، ونشأة وتطور مراكز التميز وخصائصها وأهدافها، ورصد واقع البحث العلمي في مصر، وتحليل الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وعرض وتحليل بعض الخبرات العالمية في إنشاء مراكز التميز البحثي. وتضمنت نتائج الدراسة تصور مقترح لمتطلبات إنشاء مراكز التميز في الجامعات المصرية، وتكون من جزئيين، الجزء الأول: الأسس والمنطلقات، والجزء الثاني عرض متطلباته المرتبطة بالفلسفة والأهداف والتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، وإدارة تلك المراكز، والمتطلبات التشريعية والقانونية.

٣) دراسة تزيفنج وأخرون Zhifeng, et al (٢٠١٨) بعنوان (هل تركيز تمويل البحث العلمي في المؤسسات يعزز المخرجات المعرفية؟) هدفت الدراسة إلي اهتمت الدراسة بالبيانات على المستوى الجزئي من المشاريع الممولة من قبل قسم علوم الإدارة في المؤسسة الوطنية للعلوم الطبيعية في الصين بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ لفحص العلاقة بين الاستخدام الفعال لتمويل البحوث ومستوى التمويل المركز في مؤسسات بحثية معينة، على عكس العوامل الخارجية الإيجابية الناتجة عن تركيز أنشطة البحث والتطوير، توصلت نتائج الدراسة إلى أن تراكم

تمويل البحث العلمي على مستوى المؤسسة يرتبط ارتباطاً سلبياً بالمخرجات المعرفية للباحثين الرئيسيين للمشاريع داخل مؤسسة البحث.

٤) دراسة صالح، مشيرة أحمد (٢٠١٩) بعنوان (سياسات تضارب المصالح في الجامعات البحثية: دراسة استكشافية) هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم تضارب المصالح في الجامعات البحثية، ودور سياسات تضارب المصالح في تجنب أو إدارة حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة بتلك الجامعات، باستخدام المنهج الوصفي التحليل من خلال دراسة إجراءات وقواعد سياسات تضارب المصالح بالجامعات البحثية ممثلة في: جامعة هارفارد Harvard University، وجامعة الملك عبد العزيز، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تتنوع أشكال حالات تضارب المصالح في الجامعات البحثية، منها على سبيل المثال: الهدايا، الأنشطة الاستشارية، ملكية الأسهم، تأخير نشر نتائج الأبحاث لصالح الشركات الممولة للبحث، إساءة استخدام موارد الجامعة لصالح الأنشطة الخارجية، استغلال طلاب الدراسات العليا في المشروعات البحثية، وقد ختمت الدراسة بعدة توصيات، أبرزها إنشاء لجان متخصصة في تضارب المصالح في الجامعات والمؤسسات البحثية لمراجعة وإدارة حالات تضارب المصالح.

٥) دراسة براهيمى، نادية (٢٠٢٠) بعنوان (الجامعة الجزائرية بين الوظيفة التعليمية، البحثية والخدمة المجتمعية: المشاكل والحلول المقترحة) هدفت الدراسة إلى إبراز مضمون الأدوار التي تستطيع القيام بها، وهذا من خلال عرضنا لوظائف الجامعة والمتمثلة في التعليم الجامعي والبحث العلمي من جهة، ومن جهة أخرى وظيفتها المجتمعية من خلال علاقتها بالمحيط عن طريق الشراكة مع مؤسسات المجتمع وتزويد سوق العمل بالكفاءات؛ وقد توصلنا في الأخير إلى الإنجازات الهامة التي حققتها الجامعة الجزائرية، خاصة على المستوى الكمي وهذا ما يبينه التزايد المستمر في أعداد الطلبة والأساتذة الباحثين ومخابر البحث وحتى التطورات التي تشهدها الهياكل الجامعية التي يناط بها أداء الوظيفة التعليمية والبحثية؛ إلا أنه لا تزال هناك بعض العراقيل التي تحول دون أدائها لدورها كما يجب؛ خاصة انفصالها عن المجتمع الذي تتواجد فيه؛ لذا ارتأينا تقديم بعض الحلول والمقترحات التي تستطيع الجامعة الجزائرية من خلالها تحسين أدوارها لتحقيق أهدافها المنشودة.

٦) دراسة الزلباني، محمد مسعد (٢٠٢٠) بعنوان (مستودعات إدارة البيانات البحثية: دراسة مسحية للنظم الدولية ووضع نموذج لتنفيذها في المؤسسات العلمية العربية) يعد موضوع إدارة وحفظ البيانات البحثية من الموضوعات الساخنة حول العالم والتي تلقى اهتماماً كبيراً في الأوساط العلمية والأكاديمية نظراً للأهمية المتزايدة لها خاصة مع ثورة البيانات الضخمة وعلى الرغم من ظهور مستودعات حفظ البيانات البحثية في العالم منذ ما يقرب من ٥ سنوات إلا أن مستودعات البيانات البحثية العربية لازالت في بداياتها وكذلك الاهتمام بالبيانات البحثية على مستوى الوطن العربي وكذلك الدراسات التي تناولت البيانات البحثية وكيفية إدارتها والتعامل معها وتداولها في مؤسساتنا البحثية خصوصاً وأن المشروعات الخاصة بمستودعات البيانات البحثية قليله جداً ومن هنا جاءت فكرة الدراسة لعمل مسح شامل لمشروعات إدارة البيانات البحثية الناجحة حول العالم ونظم المستودعات الخاصة بها للخروج بمعايير ومواصفات ونموذج تجريبي يمكننا تطبيقه في مؤسساتنا البحثية العربية.

ثانياً: صياغة مشكلة الدراسة:

بناءً على ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في هيئة قضايا كما يلي:

دور المعايير الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية يمثل القضية الرئيسة التي تسعى الدراسة إلى معالجتها، ومنها تتدرج عدة قضايا وهي:

١) التخطيط الاستراتيجي ودوره في تعزيز إدارة المؤسسات البحثية المصرية.
٢) أنظمة المساءلة وأثرها في تحسين إدارة المؤسسات البحثية المصرية.
٣) المسؤولية الاجتماعية كأحد العناصر المؤثرة في إدارة المؤسسات البحثية المصرية.
٤) المكانة العلمية وأهميتها في تطوير إدارة المؤسسات البحثية المصرية.
٥) التصنيفات الدولية ودورها في تقييم وتحسين إدارة المؤسسات البحثية المصرية.
٦) التمويلات البحثية وتأثيرها في دعم وتطوير إدارة المؤسسات البحثية المصرية.
٧) التصور التخطيطي المقترح لدعم دور المعايير الدولية في تحسين إدارة المؤسسات البحثية المصرية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

١) الاهتمام العالمي بالبحث العلمي والمؤسسات البحثية خاصة بعد تفشي الأوبئة والأمراض التي رجحت كفة البحث العلمي للخلاص من تلك المشكلات.

٢) التركيز المحلي في مصر علي البحث العلمي والدعم الحكومي للارتقاء بالمؤسسات البحثية وتطويرها لتواكب المؤسسات البحثية العلمية الدولية.

٣) حاجة المؤسسات البحثية للضوابط والمعايير الدولية التي ترفع من تصنيفها الدولي وتساهم في الارتقاء بمستويات البحث العلمي بها.

٤) التنافس المحموم بين المؤسسات العلمية في ارتقاء مراتب عالية في التصنيفات الدولية للجامعات ومراكز الأبحاث عبر العالم.

خامساً: أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس للبحث "التعرف علي دور المعايير الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية"

وينبثق منه أهداف فرعية:

١) التعرف علي دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة المؤسسات البحثية المصرية.

٢) التعرف علي دور أنظمة المساءلة في إدارة المؤسسات البحثية المصرية.

٣) التعرف علي دور المسؤولية الاجتماعية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية.

٤) التعرف علي دور المكانة العلمية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية.

٥) التعرف علي دور التصنيفات الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية.

٦) التعرف علي دور التمويلات البحثية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية.

٧) التوصل إلي تصور تخطيطي مقترح يدعم دور المعايير الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية.

سادساً: مفاهيم الدراسة:

١) **مفهوم المعايير الدولية:**

يُقصد بمفهوم المعايير مجموعة من المقاييس والقواعد المنظمة للقيام بالأشياء، وهي الخطوط العامة التي يرجع إليها أصحاب القرار والعاملين في المؤسسات والشركات على اختلاف موضوع عملها، حيث يُعتبر هذا المفهوم العريض شاملاً لمناحي الحياة **(الساكني، ٢٠١٦، ٣٨)**.

كما يشمل معنى كلمة معايير الضوابط التقنية التي من خلال العمل بها ومراعاتها، يصح عمل الآلة أو النظام التقني للكثير من الآلات أو الأجهزة، ومن ناحية أخرى فإن تطور المفاهيم التنظيمية دفعت إلى بروز مفهوم (المعايير العالمية) التي تتميز بالدقة والموضوعية العالية، وتسعى العديد من الهيئات إلى رفع جودة أدائها وعملها مراعاةً لهذه المعايير **(Walling, 2007, 35)**.

أما المعايير الدولية هي المعايير الفنية التي طورتها المنظمات الدولية (المنظمات الحكومية الدولية)، مثل الدستور الغذائي في مجال الغذاء، أو المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية في مجال الصحة، أو توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات **(International Trade Centre UNCTAD/WTO, 2003, 3)**.

تعرف إجرائياً: بأنها مجموعة من الضوابط الدولية في مجال إدارة المؤسسات البحثية، تسعي لتطويرها والارتقاء بالمستوي العلمي فيها.

٢) مفهوم المؤسسات البحثية:

المؤسسات البحثية: هي تجمع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين تعكف على دراسة معمقة ومستفيضة لتقدم استشارات أو سيناريوهات مستقبلية يمكن أن تساعد أصحاب القرارات في تعديل أو رسم سياستهم بناء على هذه المقترحات في مجالات مختلفة **(الرفاعي، ٢٠٠٩، ٤٣)**.

كما تعرف المؤسسات البحثية بأنها تلك المعاهد المنظمة التي يتحدد هدفها بإجراء أبحاث مركزة ومكثفة، وتعمل على تقديم الحلول والمقترحات للمشكلات وبخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، أو ما يتعلق بالتسلح **(العرداوي، ٢٠٠٣، ٦٢)**.

وتعرف أيضاً بأنها مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، ولا تقدم مساقات دراسية، بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك منتجاً وهو الأبحاث، وهدفها الرئيس البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات، وهي تقديم معرفة معمقة للمسائل، وهدفها الأساسي هو توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة، والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس**(محمود، www.dohainstitute.org)**.

كما تعرف بأنها جامعات بلا طلاب، أبحاثها الأكاديمية عالية الجودة، هدفها بيان العواقب المحتملة لإتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية (**محمود، ٢٠٠٣، ١٧**).

تعرف إجرائياً: بأنها مراكز تقوم بإجراء البحوث العلمية بناءً على احتياجات المجتمع سواء أكان بمبادرة منها لوضع حلول لمشكلة يعاني منها قطاع معين أم بناءً على طلب قطاع ما لأجل التوصل إلى حلول ووضع مقترحات.

سابعاً: الموجهات النظرية للدراسة:

تتمثل الموجهات النظرية لهذه الدراسة في المداخل التالية:

١) مدخل إدارة المعرفة:

تعرف إدارة المعرفة علي أنها فن زيادة القيمة من الأصول المعرفية الموجودة في الجامعات والمؤسسات البحثية واستخدامها، واستغلالها في تحسين قدراتها وزيادة فاعليتها (**Geng, et al, 2005, 1032**) وتهدف إدارة المعرفة إلي الانتفاع بالمعرفة الموجودة بالجامعات والمؤسسات البحثية وتضمين هذه المعرفة في أنشطتها، أو الخدمات التي تقدمها، لتحسين القدرات الجوهرية، والميزات التنافسية، وهذا يعني أنها تركز علي إدارة العاملين، وتعظيم قدراتهم لإيجاد معرفة جديدة، وذلك بإيجاد بيئة عمل تساعد علي الإبداع والابتكار اللذان سيقودان الجامعات والمؤسسات البحثية إلي الميزة التنافسية التي تميزها عن غيرها (**سعد، ٢٠١٢، ١٣٨**) كما تظهر أهمية إدارة المعرفة للجامعات والمؤسسات البحثية ليس في المعرفة ذاتها، وإنما فيما تشكله من قيمة مضافة لهذه الجامعات، فإدارة المعرفة تمكن الجامعات من أن تكون أكثر إبداعاً، ومرونة وتحولها إلي مجتمعات معرفية تؤمن بالتغير والتطوير وتصل إلي ميزة تنافسية دائمة، مع البقاء علي رأس المنافسة أو في طليعة المنافسة (**حسين، ٢٠١١، ٨٣**).

٢) المدخل الاستراتيجي:

(أ) التخطيط الاستراتيجي

لقد فرضت المتغيرات العالمية علي الجامعات والمؤسسات البحثية تبني أسلوب التخطيط الاستراتيجي في كافة مجالات عملها، وذلك بهدف الدخول في التصنيف الإقليمي أو العالمي، حيث يمكن التخطيط الاستراتيجي للجامعات والمؤسسات البحثية من تحديد قدراتها وإمكاناتها الحقيقية (قوتها وضعفها) واستغلال تلك القدرات بما يضمن لها النجاح في تحقيق غاياتها وأهدافها ضمن اعتبارات البيئة الخارجية المتغيرة والفرص والتحديات الموجودة فيها (**الزنفلي، ٢٠١٣، ٣٠**).

ويعتبر التخطيط الاستراتيجي تصور وتنبؤ مستقبلي يبني علي أسس علمية سليمة، يرتكز علي خبرات الماضي وتجاربه في الإدارة الجامعية وينطلق من الواقع، وذلك لتحليل البيئة الجامعية (الفرص المتاحة والتحديات أوالتهديدات) ووضع كل ذلك في خدمة احتياجات سوق العمل وتلبيته بما يتناسب مع القوي العاملة، فهو إذن نظام متكامل يعتمد استراتيجية التحسين والتطوير المستمرين للوصول إلي المعايير المعتمدة في إدارة الجودة تتناول كل من المدخلات والعمليات للوصول إلي مخرجات ذات نوعية عالية تحقق رضا المستفيدين وباعتماد التغذية الراجعة لعمل المنظومة في التعليم العالي محققاً جودة التعليم الجامعي والبحث العلمي، حيث إنه: عملية اتخاذ قرارات مستمرة بناء علي معلومات ممكنة مستقبلية عن هذه القرارات وآثارها في المستقبل، ووضع الأهداف والاستراتيجيات والبرامج الزمنية، والتأكد من تنفيذ الخطط والبرامج المحددة **(الزهيري، ٢٠١٣، ٤)**.

(ب) الإدارة الاستراتيجية:

تمثل صياغة الاستراتيجية التنافسية ربط البيئة التنافسية مع بعضها البعض لمواجهة المتغيرات البيئية ويمكنها أيضاً من مقارنة نفسها بالمنافسين معها في نفس البيئة، والإدارة الاستراتيجية هي تبنى الاستراتيجية التي تحقق أقوى فرصة للقدرة التنافسية في ظل تحديات متغيرات البيئة التنافسية، وتستخدم الإدارة الاستراتيجية أسلوب التحليل التنافسي كمدخل لتدعيم القدرة التنافسية الذى يشير إلى مواطن القوة والضعف والمخاطر (SWOT) ويتضمن هذا الأسلوب نوعين من المتغيرات وهما المتغيرات الداخلية والخارجية، وتشير المتغيرات الداخلية إلى المتغيرات التي تؤثر على الموقف التنافسي للمؤسسة، أما الخارجية فهي تشير إلى التهديدات أو الفرص، كما أن أسلوب التحليل البيئي يعد أفضل طريقة لمعرفة قدرة لمؤسسات التعليمية التنافسية مقارنة بغيرها من المؤسسات العالمية **(على، حداد،٢٠٠٦)** ولكى تستطيع الجامعات والمؤسسات البحثية مواكبة التحديات العالمية ودعم قدرتها التنافسية فى ضوء الإدارة الاستراتيجية يجب أن يتم الآتي: **(العباد، ٢٠١٧، ٦)**

١. تطبيق أسلوب التخصصات الرئيسية والفرعية بين الكليات من منظور الساعات المتعددة.
٢. تصميم برامج تعليمية في التخصصات النادرة والتي تدعم مزايا تنافسية.
٣. التوسع في عمل البرامج التطبيقية وتطبيقها في السوق المحلى، وتسويق المشروعات.

٤. إنشاء مركز لبحوث التسويق الجامعي، وتقسيم السوق المحلى إلى قطاعات والسوق الدولى جغرافياً.

٥. وضع استراتيجيات لقياس الحاجات والطلب بالمستقبل.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

❖ **نوع الدراسة:**

تنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات الوصفية.

❖ **المنهج المستخدم:**

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسئولين والباحثين بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط.

❖ **مجتمع الدراسة:**

بلغ مجتمع الدراسة للمسئولين والباحثين بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط (٩٨) مسئول وباحث.

الجدول رقم (١) يوضح مجتمع الدراسة للمسئولين والباحثين بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط

م	المراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط	عدد مسئولي المؤسسة	عدد الباحثين بالمؤسسة
١	مركز دراسات المستقبل	٢	٥
٢	مركز دراسات وبحوث تنمية جنوب الوادي	٣	٨
٣	مركز تطوير التعليم الجامعي	٣	٤
٤	مركز الدراسات والبحوث البيئية	٣	٨
٥	وحدة بحوث خدمة المجتمع وتنمية البيئة	٣	٧
٦	مركز بحوث الدواء بالجامعة	٣	١١
٧	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	٢	٧
٨	وحدة نقل التكنولوجيا المتكاملة	٢	٤
٩	مركز دراسات وبحوث تطوير صناعة السكر	٣	١٠

	والصناعات التكاملية		
١٠	مركز الترجمة والبحوث اللغوية	٢	٨
	العدد الكلي	٢٦	٧٢
	الإجمالي	٩٨	

- **أسباب اختيار الباحث للمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط:**

١) تعاون هذه الوحدات مع الباحث.

٢) دورها الفعال في تطوير البحث العلمي بجامعة أسيوط.

٣) مساهمة هذه الوحدات في زيادة التصنيف الدولي لجامعة أسيوط.

❖ **أدوات الدراسة:**

(١) استبيان للمسئولين والباحثين بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط.

صدق الاستبيان: استخدم الباحث الصدق الظاهري، وذلك بعرض الأداة عل عدد (١٠) محكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط وبناء علي ذلك تم تعديل وإضافة وحذف بعض العبارات وفقاً لدرجة اتفاق لا تقل عن ٨٠% وفي النهاية تم وضع الأداة في صورتها النهائية.

ثبات أداة الاستبيان: تم حساب ثبات الاستبيان باستخدام معامل ثبات (ألفا– كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لاستبيان المسئولين والباحثين بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط، وذلك بتطبيقها علي عينة من المبحوثين قوامها (١٠) مفردات من المسئولين والباحثين بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط مجتمع الدراسة، وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) يوضح نتائج الثبات باستخدام معامل ثبات (ألفا– كرونباخ) لاستبيان المسئولين والباحثين بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط

ن = ١٠

م	المتغيرات	معامل (ألفا– كرونباخ)
١	دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة المؤسسات البحثية المصرية	٠,٩٢
٢	دور أنظمة المساءلة في إدارة المؤسسات البحثية المصرية	٠,٩١
٣	دور المسؤولية الاجتماعية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية	٠,٨٨
٤	دور المكانة العلمية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية	٠,٨٩
٥	دور التصنيفات الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية	٠,٩٠
٦	دور التمويلات البحثية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية	٠,٩٢
	الكلي	٠,٩٠

وتعتبر هذه المستويات عالية ومقبولة، ويمكن الاعتماد علي النتائج التي تتوصل إليها الأداة، وذلك للوصول إلي نتائج أكثر صدقاً وموضوعية لاستمارة استبيان المسئولين والباحثين بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط، ويمكن الاعتماد علي نتائجها وبذلك أصبحت الأداة في صورتها النهائية.

ثامناً: نتائج الدراسة الميدانية:

البيانات الأولية للمسوؤلين الإداريين والباحثين بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط:

(١) السن:

الجدول رقم (٣) يوضح توزيع المسوؤلين الإداريين والباحثين بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط وفقاً للسن

ن = ٩٨

م	السن	ك	%	الترتيب
١	أقل من ٣٠ سنة	٢	% 2.04	الرابع
٢	من ٣٠ سنة إلي أقل من ٤٠ سنة	١٧	%17.35	الثالث
٣	من ٤٠ سنة إلي أقل من ٥٠ سنة	٣٩	% 39.79	الثانى
٤	من ٥٠ سنة فأكثر	٤٠	% 40.82	الأول
	المجموع	٩٨	100%	

يتضح من الجدول رقم (٣)، أن الفئة العمرية من ٥٠ سنة فأكثر جائت فى الترتيب الأول بنسبة مئوية قدرها ٤٠.٨٢% وجاء فى الترتيب الثانى الفئة العمرية من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة وجاء فى الترتيب الثالث الفئة العمرية من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة وجاء فى الترتب الرابع والأخير الفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة وهو ما يدل على استعانة المراكز بجميع المستويات من الشباب لجمع البيانات وكبار السن للاستفادة من خبراتهم المختلفة.

(٢) المؤهل الدراسي:

الجدول رقم (٤) يوضح توزيع المسوؤلين الإداريين والباحثين بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط وفقاً للمؤهل الدراسي

ن =٩٨

م	المؤهل الدراسي	ك	%	الترتيب
١	مؤهل عالي	١٠	%١٠.٢	الثالث
٢	ماجستير	٢٩	%٢٩.٦	الثانى
٣	دكتوراه	٥٩	%٦٠.٢	الاول
المجموع		٩٨	%١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (٤)، أن الحاصلين على الدكتوراة جاءوا فى الترتيب الأول بنسبة ٦٠.٢% وهو مايدل على ارتفاع المستوى العلمى والثقافى للباحثين بهذه المراكز وهو أمر طبيعى حيث أن تحليل البيانات ودراسة الظواهر الاجتماعية يتطلب مثل هذه الفئات العلمية وجاء فى الترتيب الثانى الحاصلين على ماجستير بنسبة ٢٩.٦% وجاء فى الترتيب الثالث الحاصلين على مؤهل عالى ١٠.٢%

(٣) عدد سنوات العمل بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط:

الجدول رقم (٥) يوضح توزيع المسوؤلين الإداريين والباحثين بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط وفقاً لعدد سنوات العمل

ن = ٩٨

م	عدد سنوات العمل بالمراكز العلمية والبحثية والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط	ك	%	الترتيب
١	أقل من ٥ سنوات	٧	% ٧.٢	الرابع

٢	من ٥ سنوات إلي أقل من ١٠ سنوات	١٢	%١٢.٢	الثالث
٣	من ١٠ سنوات إلي أقل من ١٥ سنة	٣٣	%٣٣.٧	الثانى
٤	من ١٥ سنة فأكثر	٤٦	% ٤٦.٩	الأول
	المجموع	٩٨	%١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (٥)، أن العاملين بالمراكز البحثية والوحدات ذات الطابع الخاص مما لهم خبره من ١٥ سنه بنسبة ٤٦.٩% فأكثر جاء فى الترتيب الأول مما يدل على حرص هذه المراكز على الإستعانه بأصحاب الخبرات ودورها فى النهوض بها، أما الترتيب الثانى فجاء ممن لهم خبرة من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنه بنسبة ٣٣.٧% وهى فترة زمنيه كافيه إلى حد ما من الخبرات اللازمة فى تسهيل المهمات وإنجاحها، أما فى الترتيب الثالث فجاءت الفترة من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات بنسبة ٣٣.٧%، أما فى الترتيب الرابع والأخير فجاءت أقل من ٥ سنوات بنسبة ٧.٢%.

دور المعايير الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية:

١. دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة المؤسسات البحثية المصرية:

الجدول رقم (٦) يوضح دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة المؤسسات البحثية المصرية

ن = ٩٨

م	دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة المؤسسات البحثية المصرية	ملائم بدرجة كبيرة	ملائم بدرجة متوسطة	غير ملائم	مج الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
١	التحليل المنهجي الشامل للمركز التنافسي القائم للمؤسسة البحثية	٨٣	١١	٤	٢٧٥	٢.٨١	% ٩٣.٧	الثالث
٢	تحليل العوامل البيئية الخارجية المحيطة بالمؤسسة البحثية	٦٢	٣٤	٢	٢٥٦	٢.٦١	%٨٧	الثامن
٣	إيضاح موقف المؤسسة البحثية بالنسبة لغيرها من المؤسسات البحثية	٧٨	١٧	٣	٢٧١	٢.٧٧	%٩٢.٣	السادس

٤	وضع أهداف طويلة الأجل لتحقيق أهداف المؤسسة البحثية	٨٩	٩	–	٢٨٥	٢.٩١	%٩٧	الاول
٥	تحديد السلطات والمسئوليات للأفراد والأقسام وتحديد أدوارهم في الهيكل التنظيمي للمؤسسة البحثية	٧٦	٢٢	–	٢٧٢	٢.٧٨	%٩٢.٧	الخامس
٦	القياس الكمي لأهداف المؤسسة البحثية	٧٠	١٩	٩	٢٥٧	٢.٦٢	%٨٧.٣	السابع
٧	تهيئة بيئة المؤسسة البحثية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية	٨٢	١١	٥	٢٧٣	٢.٧٩	%٩٣	الرابع
٨	إعداد البرنامج الزمني لتنفيذ الخطة الاستراتيجية بالمؤسسة البحثية	٨٨	٨	٢	٢٨٢	٢.٨٨	%٩٦	الثانى
	المجموع	٦٢٨	١٣١	٢٥	٢١٧١	٢٢.١٥		
	المتوسط العام	٧٨.٥	١٦.٤	٣.١	٢٧١.٤	٢.٨		
	النسبة العامة	%٨٠.١	%١٦.٧	%٣.٢				
	القوة النسبية				%٩٢.٣			

تشير بيانات الجدول السابق إلى دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة المؤسسات البحثية المصرية حيث بلغت القوة النسبية لهذا المتغير (٩٢.٣%)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٨) **وقد جاءت بيانات هذا الجدول مرتبة تنازلياً كالتالي:**

جاء فى الترتيب الأول (وضع أهداف طويلة الأجل لتحقيق أهداف المؤسسة البحثية) بمتوسط مرجح قدره (٢.٩١) وهو ما يتفق مع اهداف التخطيط الاستربتيجى من حيث وضع رويه للموسسه بها اهداف طويلة المدى تتحقق فى الفترات المقبلة

جاء فى الترتيب الثانى (إعداد البرنامج الزمني لتنفيذ الخطة الاستراتيجية بالمؤسسة البحثية) بمتوسط مرجح قدره (٢.٨٨) وهو أمر طبيعى للمؤشر الأول حيث أن وضع الأهداف طويلة المدى يتطلب إعداد برنامج زمنى محدد لتنفيذ الخطه الإستراتيجيه .

جاء فى الترتيب الثالث (التحليل المنهجي الشامل للمركز التنافسي القائم للمؤسسة البحثية) بمتوسط مرجح قدره (٢.٨١) مما يسهم بدوره فى وضع إجراءات منهجيه تساعد فى تحقيق الأهداف الإجرائيه التى تسعى إليها المؤسسه .

جاء فى الترتيب الثامن والأخير (تحليل العوامل البيئية الخارجية المحيطة بالمؤسسة البحثية) بمتوسط مرجح قدره (٢.٦١) وقد يرجع ذلك إلى إهتمام المؤسسه بألأخذ بكافة العوامل المحيطه سواءاً كانت داخلية تتعلق بالأفراد أو خارجيه تعلق بالعوامل البيئيه المحيطه بها.

تشير البيانات السابقة إلى أهمية التخطيط الاستراتيجي في إدارة المؤسسات البحثية المصرية، حيث حقق هذا المتغير نسبة قوة نسبية بلغت ٩٢.٣% بمتوسط مرجح ٢.٨. تصدرت قائمة المؤشرات "وضع أهداف طويلة الأجل" بمتوسط مرجح ٢.٩١، وهو ما يتماشى مع أهداف التخطيط الاستراتيجي التي تهدف إلى وضع رؤية بعيدة المدى للمؤسسة. تلاه "إعداد البرنامج الزمني لتنفيذ الخطة الاستراتيجية" بمتوسط مرجح ٢.٨٨، وهو منطقي لأنه يدعم تنفيذ الأهداف الموضوعة. وجاء "التحليل الشامل للمركز التنافسي" في المركز الثالث بمتوسط ٢.٨١، ما يعزز عملية التخطيط الإجرائي. أما "تحليل العوامل البيئية الخارجية" فقد جاء في المركز الأخير بمتوسط ٢.٦١، مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بالاعتبار العوامل المحيطة، سواء كانت داخلية أو خارجية.

٢. دور أنظمة المساءلة في إدارة المؤسسات البحثية المصرية:

الجدول رقم (٧) يوضح دور أنظمة المساءلة في إدارة المؤسسات البحثية المصرية

ن = ٩٨

م	دور أنظمة المساءلة في إدارة المؤسسات البحثية المصرية	ملائم بدرجة كبيرة	ملائم بدرجة متوسطة	غير ملائم	مج الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
١	تلتزم المؤسسة البحثية بأحقية العاملين بها بمراقبة الأداء	٨١	١٤	٣	٢٧٤	٢.٨٠	%٩٣.٣	الرابع
٢	تلتزم المؤسسة البحثية بحق العامل في التظلم الإداري	٨٠	١٨	–	٢٧٦	٢.٨٢	%٩٤	الثالث
٣	تمتع العاملين بالؤسسة البحثية بالمشاركة الإدارية	٧٢	١٥	١١	٢٥٧	٢.٦٢	%٨٧.٣	السادس
٤	تطبق القوانين علي الجميع بدون	٩٨	–	–	٢٩٤	٣	%١٠٠	الاول

	تمييز							
٥	السرعة في الاستجابة لملاحظات الجهات الرقابية	٩١	٧	–	٢٨٧	٢.٩٣	%٩٧.٧	الثانى
٦	الالتزام بالشفافية في قواعد إدارة المؤسسة البحثية	٩٨	–	–	٢٩٤	٣	%١٠٠	الاول مكرر
٧	توفير قنوات تواصل مستمرة بين المسئولين والباحثين بالمؤسسة البحثية	٧٧	٢١	–	٢٧٣	٢.٧٩	%٩٣	الخامس
	المجموع	٥٩٧	٧٥	١٤	١٩٥٥	١٩.٩٥		
	المتوسط العام	٨٥.٢٩	١٠.٧١	٢	٢٧٩.٣	٢.٨٥		
	النسبة العامة	%٨٧	%١٠.٩	%٢.١				
	القوة النسبية				%٩٥			

تشير بيانات الجدول السابق إلى دور أنظمة المساءلة في إدارة المؤسسات البحثية المصرية حيث بلغت القوة النسبية لهذا المتغير (٩٥%)، وبمتوسط مرجح قدره (٢,٨٥) **وقد جاءت بيانات هذا الجدول مرتبة تنازلياً كالتالي:**

جاء فى الترتيب الأول(تطبق القوانين علي الجميع بدون تمييز) بمتوسط مرجح قدره (٣) مما يسهم فى الوصول بالمؤسسه إلى تطبيق العداله والمساواه، الأمر الذى من شأنه له دور كبير فى نجاح المؤسسه.

جاء ى الترتيب الأول مكرر(الالتزام بالشفافية في قواعد إدارة المؤسسة البحثية) الأمر الذى من شأنه ابعاث الطمأنينه والراحة النفسية فى نفوس العاملين بالمؤسسه وأن التقييم يتم وفق معايير موضوعيه معلنه للجميع

جاء فى الترتيب الثانى (السرعة في الاستجابة لملاحظات الجهات الرقابية) بمتوسط مرجح قدره (٢.٩٣) مما يدل على التزام المؤسسه واحساسها العالى بالمسؤليه تجاه مؤسسات المجتمع .

جاء فى الترتيب السادس والأخير (تمتع العاملين بالؤسسة البحثية بالمشاركة الإدارية) بمتوسط مرجح قدره (٢.٦٢) وقد يرجع ذلك إلى حرص المؤسسه على مشاركة جميع أفرادها فة العمليات البحثيه التى تقوم بها مما يسهم بدوره فى تحقيق المسؤليه الإجتماعية وزيادة الانتماء لها.

تشير البيانات إلى أن تطبيق القوانين بشكل عادل وبدون تمييز جاء في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح ٣، مما يسهم في تعزيز العدالة والمساواة، وهو عامل أساسي في نجاح المؤسسة. كما أن الالتزام بالشفافية في قواعد الإدارة جاء في المرتبة الأولى مكرر، ما يعزز الثقة بين العاملين ويضمن التقييم بناءً على معايير موضوعية واضحة. في المرتبة الثانية، كانت "السرعة في الاستجابة لملاحظات الجهات الرقابية" بمتوسط ٢.٩٣، مما يعكس التزام المؤسسة العالي بالمسؤولية. أما في المرتبة الأخيرة، "مشاركة العاملين في الإدارة" بمتوسط ٢.٦٢، يشير إلى حرص المؤسسة على إشراك العاملين في العمليات البحثية، مما يعزز المسؤولية الاجتماعية والانتماء.

٣. دور المسؤولية الاجتماعية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية:

الجدول رقم (٨) يوضح دور المسؤولية الاجتماعية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية

ن = ٩٨

م	دور المسؤولية الاجتماعية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية	ملائم بدرجة كبيرة	ملائم بدرجة متوسطة	غير ملائم	مج الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
١	التزام المؤسسات البحثية بالمساهمة في التنمية المستدامة	٨٧	١١	–	٢٨٣	٢.٨٩	%٩٦.٣	الثالث
٢	تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة في المؤسسة البحثية	٩٠	٨	–	٢٨٦	٢.٩٢	%٩٧.٣	الاول
٣	المحافظة على البيئة في المكان الذي تعمل فيه المؤسسة البحثية	٨٥	١٣	–	٢٨١	٢.٨٧	%٩٥.٧	الرابع
٤	تثقيف وتدريب الكوادر العاملة في مجال المسؤولية الاجتماعية	٨٩	٩	–	٢٨٥	٢.٩١	%٩٧	الثانية
٥	إيجاد دائرة مختصة بالمسؤولية الاجتماعية تتبع المؤسسة البحثية	٧١	٢٢	٥	٢٦٢	٢.٦٧	%٨٩	السادس
٦	رصد ميزانية كافية لأداء المؤسسة البحثية لواجباتها في مجال المسؤولية الاجتماعية	٨٣	١٥	–	٢٧٩	٢.٨٥	%٩٥	الخامس
	المجموع	٥٠٥	٧٨	٥	١٦٧٦	١٧.١		
	المتوسط العام	٨٤.٢	١٣	٠.٨	٢٧٩.٣	٢.٨٥		

النسبة العامة	٨٥.٩%	١٣.٣%	٠.٨%				
القوة النسبية				٩٥%			

تشير بيانات الجدول السابق إلى دور المسؤولية الاجتماعية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية حيث بلغت القوة النسبية لهذا المتغير (٩٥%)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٨٥) **وقد جاءت بيانات هذا الجدول مرتبة تنازلياً كالتالي:**

جاء فى الترتيب الأول (تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة في المؤسسة البحثية) بمتوسط مرجح قدره (٢.٩٢)، ويشير ذلك إلي دور تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة في المؤسسة البحثية في تطوير وتنمية المؤسسات البحثية.

جاء فى الترتيب الثانى (تثقيف وتدريب الكوادر العاملة في مجال المسؤولية الاجتماعية) بمتوسط مرجح قدره (٢.٩١)، ويشير ذلك إلي أهمية التثقيف والتدريب للكوادر العاملة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

جاء فى الترتيب الثالث (التزام المؤسسات البحثية بالمساهمة في التنمية المستدامة) بمتوسط مرجح قدره (٢.٨٩)، ويشير ذلك إلي أهمية التزام المؤسسات البحثية بالمساهمة في التنمية المستدامة.

جاء فى الترتيب السادس والأخير (إيجاد دائرة مختصة بالمسؤولية الاجتماعية تتبع المؤسسة البحثية) بمتوسط مرجح قدره (٢.٦٧)، ويشير ذلك إلي أهمية إيجاد دائرة مختصة بالمسؤولية الاجتماعية تتبع المؤسسة البحثية.

تشير البيانات إلى أن تحسين الظروف المعيشية للعاملين جاء في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح ٢.٩٢، مما يعكس دوره الهام في تطوير وتنمية المؤسسات البحثية. يليه في المرتبة الثانية "تثقيف وتدريب الكوادر العاملة في مجال المسؤولية الاجتماعية" بمتوسط ٢.٩١، مما يؤكد على أهمية التدريب في تعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية. في المرتبة الثالثة، جاء "التزام المؤسسات البحثية بالمساهمة في التنمية المستدامة" بمتوسط ٢.٨٩، وهو ما يبرز أهمية هذا الالتزام لتحقيق الأهداف المستدامة. أما في المرتبة الأخيرة، "إيجاد دائرة مختصة بالمسؤولية الاجتماعية" بمتوسط ٢.٦٧، فيشير إلى ضرورة تخصيص دائرة مسؤولة لضمان تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية بفعالية.

٤. دور المكانة العلمية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية:

الجدول رقم (٩) يوضح دور المكانة العلمية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية

ن = ٩٨

م	دور المكانة العلمية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية	ملائم بدرجة كبيرة	ملائم بدرجة متوسطة	غير ملائم	مج الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
١	تحقيق التميز العلمي للمؤسسة العلمية في البيئة المحيطة	٨٠	١٨	–	٢٧٦	٢.٨٢	%٩٤	الاول
٢	تعيين كوادر علمية أصحاب خبرات راقية	٦٤	٣٤	–	٢٦٠	٢.٦٥	%٨٨.٣	الخامس
٣	الاهتمام بالنشر الدولي للمخرجات البحثية	٧١	٢٥	٢	٢٦٥	٢.٧٠	%٩٠	الثالث
٤	التعاون العلمي مع المؤسسات البحثية الأخري	٥٩	٣٩	–	٢٥٥	٢.٦٠	%٨٦.٧	السادس
٥	الالتزام بالمنافسة العلمية مع المؤسسات البحثية ذات الصلة	٤٣	٥١	٤	٢٣٥	٢.٤٠	%٨٠	السابع
٦	توفير الميزانيات اللازمة لدعم البحوث العلمية	٧٩	١٩	–	٢٧٥	٢.٨١	%٩٣.٧	الثانى
٧	توفير البنية التحتية اللازمة لإجراء البحوث العلمية	٦٥	٣٣	–	٢٦١	٢.٦٦	%٨٨.٧	الرابع
	المجموع	٤٦١	٢١٩	٦	١٨٢٧	١٨.٦٤		
	المتوسط العام	٦٥.٨٦	٣١.٢٨	٠.٨٦	٢٦١	٢.٦٦		
	النسبة العامة	%٦٧.٢	%٣١.٩٢	%٠.٨٧				
	القوة النسبية				%٨٨.٨			

تشير بيانات الجدول السابق إلى دور المكانة العلمية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية حيث بلغت القوة النسبية لهذا المتغير (٨٨.٨%)، وبمتوسط مرجح قدره (٢.٦٦) **وقد جاءت بيانات هذا الجدول مرتبة تنازلياً كالتالي:**

جاء فى الترتيب الأول (تحقيق التميز العلمي للمؤسسة العلمية في البيئة المحيطة) بمتوسط مرجح قدره (٢.٨٢)، ويشير ذلك إلي أهمية تحقيق التميز العلمي للمؤسسة العلمية في البيئة المحيطة.

جاء فى الترتيب الثانى (توفير الميزانيات اللازمة لدعم البحوث العلمية) بمتوسط مرجح قدره (٢.٨١)، ويشير ذلك إلي أهمية توفير الميزانيات اللازمة لدعم البحوث العلمية.

جاء فى الترتيب الثالث (الاهتمام بالنشر الدولي للمخرجات البحثية) بمتوسط مرجح قدره (٢.٧٠)، ويشير ذلك إلي أهمية الاهتمام بالنشر الدولي للمخرجات البحثية.

جاء فى الترتيب السابع والأخير (الالتزام بالمنافسة العلمية مع المؤسسات البحثية ذات الصلة) بمتوسط مرجح قدره (٢.٤٠)، ويشير ذلك إلي أهمية الالتزام بالمنافسة العلمية مع المؤسسات البحثية ذات الصلة.

تشير البيانات إلى أن تحقيق التميز العلمي للمؤسسة في البيئة المحيطة جاء في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح ٢.٨٢، مما يبرز أهمية هذا التميز في تعزيز مكانة المؤسسة وتأثيرها على محيطها. تلاه في المرتبة الثانية "توفير الميزانيات اللازمة لدعم البحوث العلمية" بمتوسط ٢.٨١، مما يؤكد الدور الحاسم للتمويل في تطوير الأبحاث ودعم الابتكار. في المرتبة الثالثة، جاء "الاهتمام بالنشر الدولي للمخرجات البحثية" بمتوسط ٢.٧٠، مما يشير إلى أهمية نشر الأبحاث دولياً لتعزيز سمعة المؤسسة العلمية. وأخيراً، جاء "الالتزام بالمنافسة العلمية مع المؤسسات البحثية ذات الصلة" في المرتبة السابعة بمتوسط ٢.٤٠، مما يعكس ضرورة تعزيز المنافسة العلمية لتحفيز الابتكار والتميز.

٥. دور التصنيفات الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية:

الجدول رقم (١٠) يوضح دور التصنيفات الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية

ن = ٩٨

م	دور التصنيفات الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية	ملائم بدرجة كبيرة	ملائم بدرجة متوسطة	غير ملائم	مج الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
١	تشجيع الباحثين للحصول علي الجوائز الدولية	٢١	١٢	٦٥	١٥٢	١.٥٥	%٥١.٧	السادس
٢	اعتماد البحوث المنشورة في المجلات والدوريات العالمية	٢٧	١٤	٥٧	١٦٦	١.٦٩	%٥٦.٣	الثانى
٣	وجود موقع إلكتروني للمؤسسة يعبر عن مكانتها العلمية	١٩	١٧	٦٢	١٥٣	١.٥٦	%٥٢	الخامس

٤	الاهتمام بجودة المخرجات البحثية	٣١	١١	٥٦	١٧١	١.٧٤	%٥٨	الأول
٥	الاهتمام بتوظيف الباحثين التابعين للمؤسسة	٢٨	٩	٦١	١٦٣	١.٦٦	%٥٥.٣	الرابع
٦	الاهتمام بنسب الاستشهاد بالمخرجات البحثية للمؤسسة	٢٢	١١	٦٥	١٥٣	١.٥٦	%٥٢	الخامس مكرر
٧	الاهتمام بالأبحاث المنتجه باللغة الأجنبية بالمؤسسة	٢٧	١٢	٥٩	١٦٤	١.٦٧	%٥٥.٧	الثالث
المجموع		١٧٥	٨٦	٤٢٥	١١٢٢	١١.٤٥		
المتوسط العام		٢٥	١٢.٢٩	٦٠.٧١	١٦٠.٢٩	١.٦٤		
النسبة العامة		%٢٥.٥١	١٢.٥٤	%٦١.٩٥				
القوة النسبية					%٥٤.٥			

تشير بيانات الجدول السابق إلى دور التصنيفات الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية حيث بلغت القوة النسبية لهذا المتغير (٥٤.٥%)، وبمتوسط مرجح قدره (١.٦٤) **وقد جاءت بيانات هذا الجدول مرتبة تنازلياً كالتالي:**

جاء فى الترتيب الأول (الاهتمام بجودة المخرجات البحثية) بمتوسط مرجح قدره (١.٧٤)، ويشير ذلك إلي أهمية الاهتمام بجودة المخرجات البحثية.

جاء فى الترتيب الثانى (اعتماد البحوث المنشورة في المجلات والدوريات العالمية) بمتوسط مرجح قدره (١.٧٩)، ويشير ذلك إلي أهمية اعتماد البحوث المنشورة في المجلات والدوريات العالمية.

جاء فى الترتيب الثالث (الاهتمام بالأبحاث المنتجه باللغة الأجنبية بالمؤسسة) بمتوسط مرجح قدره (١.٦٧)، ويشير ذلك إلي أهمية الاهتمام بالأبحاث المنتجه باللغة الأجنبية بالمؤسسة.

جاء فى الترتيب السادس والأخير (تشجيع الباحثين للحصول علي الجوائز الدولية) بمتوسط مرجح قدره (١.٥٥)، ويشير ذلك إلي أهمية تشجيع الباحثين للحصول علي الجوائز الدولية.

تشير البيانات إلى أن "الاهتمام بجودة المخرجات البحثية" جاء في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح ١.٧٤، مما يعكس أهمية تحسين جودة الأبحاث لضمان القيمة العلمية والفائدة العملية. تلاه في المرتبة الثانية "اعتماد البحوث المنشورة في المجلات والدوريات العالمية" بمتوسط ١.٧٩، مما يؤكد على أهمية نشر الأبحاث في مجلات مرموقة لزيادة الاعتراف العلمي بها. في المرتبة الثالثة، جاء "الاهتمام بالأبحاث المنتجة باللغة الأجنبية" بمتوسط ١.٦٧، مما يبرز ضرورة تعزيز الأبحاث

المنشورة بلغات عالمية لتوسيع نطاق تأثيرها. أما في المرتبة الأخيرة، "تشجيع الباحثين للحصول على الجوائز الدولية" بمتوسط ١.٥٥، فيشير إلى أهمية تحفيز الباحثين للحصول على الجوائز الدولية لرفع مستوى الاعتراف العالمي بمخرجاتهم البحثية.

٦. دور التمويلات البحثية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية:

الجدول رقم (١١) يوضح دور التمويلات البحثية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية

ن = ٩٨

م	دور التمويلات البحثية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية	ملائم بدرجة كبيرة	ملائم بدرجة متوسطة	غير ملائم	مج الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
١	اعتماد موازنة مستقلة للمؤسسة	١٩	٢٧	٥٢	١٦٣	١.٦٦	%٥٥.٣	الخامس
٢	توفير دعم مالي للأبحاث المنشورة دولياً	٣٤	١٥	٤٩	١٨١	١.٨٥	%٦١.٧	الأول
٣	اعتماد حوافز مالية للباحثين المتميزين	٢٩	٢٢	٤٧	١٧٨	١.٨٢	%٦٠.٧	الثانى
٤	تسويق البحوث المنتجه محلياً ودولياً	٢٨	١٤	٥٦	١٦٨	١.٧١	%٥٧	الرابع
٥	تحمل المؤسسة تكلفة النشر العلمي بدلاً من الباحثين	١٧	١٤	٦٧	١٤٦	١.٤٩	%٤٩.٧	السابع
٦	تدعيم الأبحاث ذات الطابع القومي لمواجهة المشكلات المجتمعية	٢١	١٩	٥٨	١٥٩	١.٦٢	%٥٤	السادس
٧	عقد شراكات تمويلية مع منظمات المجتمع المدني	٣٠	١٧	٥١	١٧٥	١.٧٩	%٥٩.٧	الثالث
	المجموع	١٧٨	١٢٨	٣٨٠	١١٧٠	١١.٩٤		
	المتوسط العام	٢٥.٤٣	١٨.٢٨	٥٤.٢٩	١٦٧.١٤	١.٧١		
	النسبة العامة	%٢٥.٩٥	%١٨.٦٦	%٥٥.٣٩				
	القوة النسبية				%٥٦.٨٥			

تشير بيانات الجدول السابق إلى دور التمويلات البحثية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية حيث بلغت القوة النسبية لهذا المتغير (٥٦.٨٥%)، وبمتوسط مرجح قدره (١.٧١) **وقد جاءت بيانات هذا الجدول مرتبة تنازلياً كالتالي:**

جاء فى الترتيب الأول (توفير دعم مالي للأبحاث المنشورة دولياً) بمتوسط مرجح قدره (١.٨٥)، ويشير ذلك إلي أهمية توفير دعم مالي للأبحاث المنشورة دولياً.

جاء فى الترتيب الثانى (اعتماد حوافز مالية للباحثين المتميزين) بمتوسط مرجح قدره (١.٨٢)، ويشير ذلك إلي أهمية اعتماد حوافز مالية للباحثين المتميزين.

جاء فى الترتيب الثالث (عقد شراكات تمويلية مع منظمات المجتمع المدني) بمتوسط مرجح قدره (١.٧٩)، ويشير ذلك إلي أهمية عقد شراكات تمويلية مع منظمات المجتمع المدني.

جاء فى الترتيب السادس والأخير (تحمل المؤسسة تكلفة النشر العلمي بدلاً من الباحثين) بمتوسط مرجح قدره (١.٤٩)، ويشير ذلك إلي أهمية تحمل المؤسسة تكلفة النشر العلمي بدلاً من الباحثين.

تشير البيانات إلى أن "توفير دعم مالي للأبحاث المنشورة دولياً" جاء في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح ١.٨٥، مما يبرز أهمية هذا الدعم في تعزيز النشر الدولي وزيادة الاعتراف بالأبحاث. في المرتبة الثانية، جاء "اعتماد حوافز مالية للباحثين المتميزين" بمتوسط ١.٨٢، مما يشير إلى أهمية الحوافز في تشجيع الباحثين على تحقيق التميز العلمي. في المرتبة الثالثة، جاء "عقد شراكات تمويلية مع منظمات المجتمع المدني" بمتوسط ١.٧٩، مما يعكس أهمية الشراكات لزيادة الموارد المالية المخصصة للأبحاث. وأخيراً، جاء "تحمل المؤسسة تكلفة النشر العلمي بدلاً من الباحثين" في المرتبة السادسة بمتوسط ١.٤٩، مما يدل على أهمية تخفيف الأعباء المالية على الباحثين لتحفيزهم على نشر أعمالهم.

تاسعاً: التصور التخطيطي الداعم لدور المعايير الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية:

من خلال تحليل البيانات المقدمة، يمكن بناء تصور تخطيطي داعم لدور المعايير الدولية في إدارة المؤسسات البحثية المصرية استنادًا إلى ستة محاور أساسية: التخطيط الاستراتيجي، أنظمة المساءلة، المسؤولية الاجتماعية، المكانة العلمية، التصنيفات الدولية، والتمويلات البحثية.

١) التخطيط الاستراتيجي:

التخطيط الاستراتيجي يعد أساساً لبناء مؤسسات بحثية قادرة على تحقيق رؤى طويلة الأجل وتعزيز قدرتها التنافسية. وفقاً للبيانات، يحتل "وضع أهداف طويلة الأجل" الأولوية بنسبة ٩٢.٣%. المعايير الدولية تدعم أهمية هذا التخطيط من خلال:

- وضع رؤية طويلة المدى: يساعد المؤسسات البحثية المصرية على مواءمة أهدافها مع أفضل الممارسات العالمية، ما يجعلها أكثر استعداداً لمواجهة التحديات المستقبلية.
- تنفيذ برامج زمنية مدروسة: توجيه المؤسسات نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية باستخدام خطط عمل محددة، مسترشدة بمعايير دولية لتتبع الأداء.

٢) أنظمة المساءلة:

تلعب أنظمة المساءلة دوراً هاماً في تعزيز النزاهة والشفافية داخل المؤسسات البحثية. جاء "تطبيق القوانين على الجميع" و"الالتزام بالشفافية" في المرتبة الأولى مكرر بنسبة ٩٥%. يمكن أن تتجلى المعايير الدولية في:

- العدالة والمساواة: تشجيع تطبيق القوانين واللوائح بدون تمييز، مما يعزز الشفافية والعدالة داخل المؤسسة، وهي جوانب تعزز المصداقية والاعتمادات الدولية.
- التزام المؤسسات بملاحظات الجهات الرقابية: يشير ذلك إلى ضرورة مواءمة الإجراءات البحثية مع المعايير الرقابية الدولية لزيادة الثقة في عمليات المؤسسة.

٣) المسؤولية الاجتماعية:

تحسين الظروف المعيشية وتثقيف الكوادر العاملة جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٩٥%. ترتبط المعايير الدولية بالمسؤولية الاجتماعية من خلال:

- التنمية المستدامة: يشير الالتزام بالتنمية المستدامة إلى دمج الأبحاث في الأطر العالمية التي تهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.(SDGs)
- إيجاد دائرة مختصة بالمسؤولية الاجتماعية: يمكن استخدام المعايير الدولية في تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية التي تدعم الابتكار المستدام.

٤) المكانة العلمية:

تحقيق التميز العلمي و"توفير الميزانيات اللازمة" يأتي في مقدمة المحاور بنسبة ٨٨.٨%. المعايير الدولية تساعد في تعزيز المكانة العلمية عبر:

- التميز البحثي: تعتمد المؤسسات البحثية على معايير عالمية لرفع مستوى التميز الأكاديمي والتأثير الإقليمي.
- النشر الدولي: الاهتمام بالنشر الدولي يعد عنصراً أساسياً لتعزيز السمعة العلمية، حيث تساهم هذه المعايير في تسهيل نشر الأبحاث في مجلات عالمية مرموقة.

٥) التصنيفات الدولية:

التصنيفات الدولية جاءت بنسبة ٥٤.٥%، ما يعني أن المؤسسات البحثية تحتاج إلى تركيز أكبر في هذا الجانب. الدور الذي تلعبه المعايير الدولية يتمثل في:

- تحسين جودة المخرجات البحثية: تعزيز الاهتمام بالجودة لتلبية متطلبات التصنيفات الدولية، مما يرفع من تصنيف المؤسسات على المستوى العالمي.
- الاعتماد على المجلات العالمية: تشجيع اعتماد البحوث المنشورة في المجلات الدولية، مما يزيد من الاعتراف العالمي بالمؤسسات المصرية.

٦) التمويلات البحثية:

جاءت "توفير دعم مالي للأبحاث المنشورة دولياً" و"اعتماد حوافز مالية" في المقدمة بنسبة ٥٦.٨٥%. الدور الذي تلعبه المعايير الدولية هنا يمكن أن يشمل:

- زيادة التمويل البحثي: استخدام أفضل الممارسات الدولية في جذب التمويلات الخارجية والشراكات مع الجهات المانحة الدولية.
- تحمل تكاليف النشر: تشجيع المؤسسات على تخفيف العبء المالي عن الباحثين، مما يعزز قدراتهم على التركيز على الأبحاث ونشرها دولياً.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١) براهيمى، نادية (٢٠٢٠). الجامعة الجزائرية بين الوظيفة التعليمية، البحثية والخدمة المجتمعية: المشاكل والحلول المقترحة. المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت– معهد العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية. مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون. مج٥، ع١. الجزائر. ص ص٩٦ – ١١٥.

٢) الجبوري، فوزي حسين سلمان (٢٠١٧). المعايير الدولية المعتمدة للانتخابات. جامعة كركوك– كلية القانون والعلوم السياسية. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. مج٦، ع٢٢. أغسطس. ص ص١ – ٣٥.

٣) حسين، علي عبد ربه (٢٠١١). "تصور مقترح لتطبيق إدارة المعرفة في إدارة المدارس الثانوية العامة دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية. مجلة كلية التربية. جامعة الإسكندرية. المجلد (٢١). العدد (٣).

٤) الرفاعي، أحمد حسين الرفاعي (٢٠٠٩). مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية. ط ٦. عمان– الأردن.

٥) الزلباني، محمد مسعد (٢٠٢٠). مستودعات إدارة البيانات البحثية: دراسة مسحية للنظم الدولية ووضع نموذج لتنفيذها في المؤسسات العلمية العربية. البوابة العربية للمكتبات والمعلومات. ع٥٧. مصر. مارس. ص ص١ – ٢.

٦) الزنفلي، الأحمد محمود (٢٠١٣). التخطيط الإستراتيجي للتعليم الجامعي دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة. الكتاب رقم (٣) من سلسلة التربية والمستقبل العربي. مكتبة الأنجلو المصرية.

٧) الزهيري، إبراهيم عباس (٢٠١٣). التخطيط الإستراتيجي لأداء متميز في مؤسسات التعليم العالي. مؤتمر التميز في الأداء الجامعي. فلسفته – آلياته – معاييره " التعليم المؤتمر الدولي الأول لمركز تطوير التعليم الجامعي. جامعة بورسعيد. ١٠ –١١ فبراير ٢٠١٣م.

٨) الساكني، سعد (٢٠١٦). معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية. مركز الكتاب الأكاديمي. عمان– الأردن. ص٣٨.

٩) سعد، السيدة محمود إبراهسم (٢٠١٢). "ممارسات إدارة المعرفة لدي القيادات الجامعية دراسة تطبيقية علي جامعة الإسكندرية". مجلة دراسات في التعليم الجامعي. العدد (٢٣).

١٠) الصالح، عثمان بن عبد الله (٢٠١٢). تنافسية مؤسسات التعليم العالى إطار مقترح. مجلى الباحث. جامعة المجمعة. المملكة العربية السعودية. العدد (١٠). ص ص ٢٩٧–٣١٠.

١١) صالح، مشيرة أحمد (٢٠١٩). سياسات تضارب المصالح في الجامعات البحثية: دراسة استكشافية. المكتبة الأكاديمية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج٢٦، ع٥٢. مصر. يوليو. ص ص١٢١ – ١٥٩.

١٢) الصديقي، سعيد (٢٠٠٨). الجامعات العربية وجودة البحث العلمى. مجلة المستقبل العربى. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد (٣٥٠). أبريل. ص ٧٠.

١٣) العباد، عبد الله بن حمد بن إبراهيم (٢٠١٧). نموذج مقترح لرفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود فى ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات. المجلة الدولية التربوية المتخصصة. المجلد (٦). العدد (٣).

١٤) عبد الرحيم، سامح جميل (٢٠٠٩). التعليم وتحدى الفقر. المؤتمر العلمي التاسع المنعقد في المدة من ١٠–١١ نوفمبر. المنيا. كلية التربية جامعة المنيا. ص١٦.

١٥) عبد المطلب، أحمد محمود محمد (١٩٨٤). اتجاهات طلاب التعليم الجامعي نحو أهداف هذا التعليم ووظائفه. دراسة ميدانية. سوهاج. كلية التربية. ص٢٣.

١٦) العربي، أحمد عبادة (٢٠١٣). المعايير الدولية لسياسات أمن المعلومات: دراسة تحليلية لمعايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (أيزو ISO/IEC ٢٧٠٠٢) ومدى تطبيقها في الجامعات العربية. مكتبة الملك فهد الوطنية. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج ١٩، ع ٢. السعودية. أكتوبر – ذو الحجة. ص ص١٥٧ – ٢١٠.

١٧) العرداوي، خالد (٢٠٠٣). تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي. ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العراق.

١٨) عسكر، محمد عادل محمد (٢٠١٦). المعايير الدولية للعدالة الانتقالية وآليات تطبيقها. جامعة الإسكندرية– كلية الحقوق. مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية. ع٢. مصر. ص ص ٦٠٤ – ٩٠٧.

١٩) على، صفية أحمد محمد، حداد، وهبة صالح أحمد (٢٠٠٦). تحليل القدرة التنافسية للجامعات المصرية باستخدام مصفوفةSWOT. مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى المصرية والعربية فى إطار اتفاقيات تحليل التجارة الدولية والخدمات. جامعة حلوان.٧-٩ مايو.

٢٠) عوض، سعيد (٢٠٠٦). معوقات ومشاكل البحث العلمي الإدارية والبيئية في الجامعات اليمنية من وجهة نظر عضو هيئة التدريس. بحوث مؤتمر البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مصر.

٢١) عوض، عادل وآخرون (١٩٩٨). البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الإمارات العربية المتحدة.

٢٢) العوفي، محمد بن علي (٢٠١٦). تطوير القوى البشرية البحثية في مؤسسات التعليم العالي العربية: رؤية مقترحة. جامعة لونيسي علي البليدة ٢– مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. ع١٤. الجزائر. سبتمبر. ص ص١٣٢ – ١٣٩.

٢٣) غالب، أحمد حسان (٢٠٠٧). توظيف المعايير الدولية للجودة (الأيزو): مدخل لرفع جودة التعليم في الجامعات اليمنية: تصور مقترح. جامعة صنعاء- كلية التربية. مجلة جامعة صنعاء للعلوم التربوية والنفسية. مج ٤، ع ٢. اليمن. يوليو – ديسمبر. ص ص ٦ – ٣٩.

٢٤) القماطي، الفيتوري علي الفيتوري (٢٠٢١). الأسس والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية. مجلة البحوث العلمية. مج٦، ع١١. ليبيا. ص ص٢٢٠ – ٢٣٧.

٢٥) محمود، خالد وليد (٢٠٠٣). مراكز البحث في الوطن العربي. الإطار المفاهيمي، الأدوار، التحديات والمستقبل. مركز نماء للبحوث والدراسات بيروت.

٢٦) محمود، خالد وليد. مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر. بحث منشور على الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات www.dohainstitute.org.

٢٧) محمود، خالد صلاح حنفي (٢٠١٦). مراكز التميز البحثي كصيغة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية: دراسة تحليلية. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. مجلة العلوم النفسية والتربوية. مج٢، ع٤. الجزائر. ص ص٢٧٧ – ٣٠٦.

٢٨) مرسي، محمد منير (١٩٧٧). العليم الجامعي المعاصر- قضاياه واتجاهاته. القاهرة. دار النهضة العربية. ص٣٠.

٢٩) مصطفي، أحمد (٢٠٠٥). منظومة البحث العلمي في مصر المستقبل، المؤتمر القومي الأول لتطوير منظومة البحث العلمي المنعقد في المدة من ١٨-١٩مايو ٢٠٠٥م. القاهرة.

٣٠) ياغي، محمد السيد (٢٠٠٦). واقع البحث العلمي الجامعي في الوطن العربي وآفاق تطوره لخدمة التنمية الإدارية في القطاع الصناعي. بحوث مؤتمر البحث العلمي في الوطن العربي ومشكلات النشر. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) F. J. Ariza-López& J. Rodríguez-Avi (2015). Using International Standards to Control the Positional Quality of Spatial Data. Photogrammetric Engineering & Remote Sensing. Volume 81, Issue 8, August 2015, PP 657-668.

2) Geng, Qian and others (2005)." Comparative knowledge management: A pilot study of Chinese and American universities" Journal Of The American Society For Information Science And Technology,Wiley Periodicals, Inc, Vol,(56), No.(10).
3) Ilya, Gulakov& Frank, Vanclay& Aleksander, Ignatev& Jos, Arts (2020). Challenges in meeting international standards in undertaking social impact assessment in Russia. Environmental Impact Assessment Review. Volume 83, July 2020.
4) International Trade Centre UNCTAD/WTO., Commonwealth Secretariat (2003). Influencing and Meeting International Standards: Background information, findings from case studies and technical assistance needs. Commonwealth Secretariat. P3.
5) Locke, William (2014). The Intensification of Rankings Logic in an Increasingly Marketised Higher Education Environment, European Journal of Education, Vol. (٤٩), No .(١), P.٨٠
6) William M. Tepfenhart, Walling, Cyre (2007). Conceptual Structures: Standards and Practices: 7th International Conference on Conceptual Structures, ICCS'99, Blacksburg, VA, USA, July 12-15, 1999, Proceedings. Springer.
7) Zhifeng, Yin & Zheng, Liang & Qiang, Zhi (2018). Does the concentration of scientific research funding in institutions promote knowledge output?. Journal of Informetrics. Volume 12, Issue 4, November 2018, PP 1146-1159.